

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح
وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، د.محمود الرشدان ، حسن حبوب ، محمد العجارمة

المميز:

وكيله المحامي

المميز ضده: الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٧ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٤/٦٨٨ والصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ والمتضمن الحكم على
المميز بوضعه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ونصف .

أسباب التمييز :-

- ١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بإصدار قرارها المذكور أعلاه لمخالفته
للقانون والأصول .
- ٢- لم تأخذ محكمة الجنايات الكبرى بالظروف والأسباب والصراعات النفسية التي
كان يعاني منها المميز حيث أنه كان فقير الحال وعاطلاً عن العمل .
- ٣- لم تراعى المحكمة الصراعات النفسية التي كانت تنتاب المميز أثناء زيارته
لأهل زوجته في المفرق وعدم تقديرهم واحترامهم له الأمر الذي دفعه لأخذ
الطفلة .
- ٤- كان على المحكمة أن تحيل المميز إلى طبيب نفسي أو لجنة طبية لتحديد الحالة
النفسية التي انتابته لإرتكابه جريمته .
- ٥- لم تراعى المحكمة الظروف المادية والفقر الشديد الذي كان يعاني منه المميز .

٦- لم تراعى المحكمة عدم وجود أسبقيات جرمية لدى المميز ولم يكن معتاد الإجرام .

٧- لم تأخذ محكمة الجنايات الكبرى بالأسباب المخففة التقديرية والتي من شأنها مراعاة كافة الظروف المذكورة في البنود أعلاه .

وطلب بخلصة لائحة التمييز قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز .

كما ورد كتاب نائب عام محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٥/٨٣ تاريخ ٢٠٠٥/٢/٢١ والمتضمن رفع القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية رقم ٢٠٠٤/٦٨٨ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ إلى محكمة التمييز كونه مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى وطلب تأييده كونه مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب.

وبتاريخ ٢٠٠٥/٣/٩ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية بموجب كتابة رقم ٢٢٧/٢٠٠٥/٤/٢ طلب بموجبها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز.

القرار

بعد التدقيق في أوراق القضية والردالة القانونية نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم (المميز) : - إلى محكمة الجنايات الكبرى لمحاكمته عن جناية القتل خلافاً لأحكام المادة ١/٣٢٨ من قانون العقوبات .

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البينات لدى محكمة الجنايات الكبرى أصدرت قرارها بالقضية رقم ٢٠٠٤/٦٨٨ جنايات كبرى تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ والذي تضمن أن واقعة القضية كما استخلصتها المحكمة وقنعت بها وأطمئن ضميرها للأخذ بها تتلخص بأن المتهم هو والد المغدورة أبنته والتي تبلغ من العمر عشرون يوماً وأن المتهم يمر بظروف مادية سيئة حيث تم فصله من الكلية لعدم مقدرته على دفع الرسوم وقبل أن تضع زوجته المدعوة لمولودتها ذهبت لتقيم عند أهلها بمنطقة الضليل من أجل أن تضع عندهم ولم يكن بينها وبين زوجها أي مشاكل وحضر

زوجها قبل أن تضع بخمسة أيام إلى بيت أهلها وأعطائها مصروف ثم وضعت زوجة المتهم أبنيتها المغدوره في مستشفى المفرق الحكومي وهو مستشفى قريب من مكان سكن أهلها وتم أخباره بوضعها وفرح بعد أن تم إبلاغه هاتفياً بذلك واعتذر عن حضوره وأعلمهم بأن هنالك ظروف تحول دون حضوره إليهم وبعدها حضر إلى مكان يقرب من بيت أهل زوجته وأحضر معه ملابس للطفلة المغدوره ووضع بها رسالة يطلب من خلالها زوجها بأن تعتني بابنته وبعدها قام شقيق زوجة المتهم بالاتصال بالمتهم وأخبره بأنها وضعت وتأخر بالحضور إلى بيت أهلها وقاموا بتأنيبه على تأخره بالحضور وعدم الإكتراث والإهتمام وحضر وشاهد والدته زوجته بحالة عصبية وقالت له (لو توخذها أحسن) وقام المتهم بأخذها ووصل إلى منطقة القسطل مكان سكنه ودخل إلى غرفته دون أن يراه أحد وقام بخنقها عن طريق الشد على عنقها بيديه وتأكد من وفاتها وحضر أشخاص وشاهدوا الطفلة متوفيه وجرت الملاحقة واعترف المتهم

وقد توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن الأفعال التي قام بها المتهم والمتمثلة بقيامه بالذهاب إلى بيت أهل زوجته لإحضار مولودته الجديدة من والدتها ولما حضر قاموا بتأنيبه على تأخره بالحضور وزعمهم بأنه غير مهتم بالولادة ولما حضر وشاهد والدته زوجته والتي كانت بحالة عصبية وقالت له لو توخذها أحسن فقام بأخذها ولما وصل إلى منطقة القسطل مكان سكنه دخل إلى إحدى الغرف وقام بخنقها عن طريق الشد على عنقها بيديه ولما تأكد من وفاتها تركها وبعدها حضر أشخاص وشاهدوا الطفلة مخنوقة ومتوفية

هذه الأفعال تشكل كافة أركان وعناصر جريمة القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وليس القتل العمد وفقاً للمادة ٣٢٨ عقوبات والتي تتطلب مسبقاً الإصرار والتخطيط المسبق وتدبير النتائج .

وأن المتهم أقدم على فعلته والمتمثلة بخنق أبنته بيديه ولم يُعد أو يُجهز لذلك أي أداه لذلك يتعين تعديل وصف التهمة من جناية القتل العمد إلى جناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات

وقررت المحكمة عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم إلى جناية القتل القصد خلافاً

لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات وقررت عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات .

وبذات الوقت وعملاً بأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات قررت المحكمة وضع المجرم (المميز) بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم. ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عنه الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ تقرر المحكمة تخفيض العقوبة بحق المجرم بحيث تصبح عقوبته وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليه (المميز) بالقرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى المشار إليه بأعلاه فطعن به تمييزاً ضمن المدة القانونية للأسباب الواردة بلائحة تمييزه .

كما تم رفع أوراق القضية إلى هذه المحكمة من قبل نائب عام الجنايات الكبرى عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كونها تابعة للتمييز .

وللرد على أسباب التمييز المقدم من المميز نجد ما يلي:-

عن السبب الأول من أسباب التمييز الذي يقوم على تخطئة محكمة الجنايات والنهي على حكمها بمخالفته للقانون والأصول .

نجد أن ما ورد بهذا السبب قد جاء بصورة عامة ومبهمة ولم يحدد وجه مخالفة الحكم المميز للأصول والقانون ليتسنى لمحكمتنا الرد عليه مما يتعين الالتفات عن هذا السبب ورده .

وعن الأسباب الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع من أسباب التمييز والتي تنصب جميعها على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم مراعاة ظروف المميز (المتهم) من أنه فقير وعاطل عن العمل ولم تأخذ بالأسباب المخففة التقديرية .

للرد على ذلك نجد أن ما ورد في هذه الأسباب يتعلق بأمور واقعية تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة عليها من محكمة التمييز في هذه المسألة ويجعل هذه الأسباب لا تصلح سبباً للطعن تمييزاً مما يتعين الإلتفات عنها وردها من هذه الناحية .

يضاف إلى ذلك أن محكمة الجنايات الكبرى قد قامت بتخفيض العقوبة بحق المتهم (المميز) إلى النصف بعد أخذه بالأسباب المخففة التقديرية التي وجدتتها في الدعوى ومنها إسقاط الحق الشخصي ونزلت بالعقوبة إلى النصف وفق أحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات فيكون قرارها موافق للقانون من هذه الناحية وهذه الأسباب لا ترد عليه ويتعين ردها .

وعن السبب الرابع من أسباب التمييز والذي ينصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم إحالة المميز إلى طبيب نفسي أو لجنة طبية لتحديد حالته النفسية .

للرد على ذلك نجد أن المادة ٢/٢٣٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تنص على ما يلي ((٢ - إذا ظهر للمحكمة أثناء المحاكمة أن المتهم مختل في قواه العقلية أو معتوه لدرجة تحول دون محاكمته تصدر قراراً بإعتقاله ووضعه تحت المراقبة الطبية للمدة التي تراها ضرورية))

يستفاد من هذا النص أن تقديرها إذا كانت حالة المتهم (المميز) تستدعي وضعه تحت المراقبة الطبية أم لا من المسائل الواقعية التي تعالجها وتستقل بها محكمة الموضوع على ضوء ملاحظتها ومراقبتها للمتهم المميز أثناء إجراءات المحاكمة ولا تصلح أن تكون سبباً للتمييز ويتعين رده من هذه الناحية .

يضاف إلى ذلك أن المميز (المتهم) لم يقدم أي دليل يثبت أنه يعاني من مرض نفسي أو إختلال في قواه العقلية مما يجعل ما ورد بهذا السبب مجرد زعم ويتعين الإلتفات عنه ورده .

أما بالنسبة لمطالبة نائب عام الجنايات الكبرى لكون الحكم مميزاً بحكم القانون .

نجد من الرجوع إلى ملف القضية أن وقائع القضية الثابتة وما قام به المتهم وهو والد الطفلة المجني عليها البالغة من العمر حوالي ثلاثة

أسابيع من أفعال تمثلت بقيامة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٨ بالذهاب إلى بيت أهل زوجته الواقع في محافظة المفرق ولدى وصوله قامت والدته زوجة المتهم بتأنيبه على تأخره بالحضور إلى زوجته وزعمهم بأنه غير مهتم بالولادة وقولها وهي بحالة عصبية لو تأخذها أحسن فقام المتهم بأخذ الطفلة ولما وصل مكان سكنه في منطقة القسطل دخل إلى غرفته وقام بخنقها عن طريق الشد على عنقها بيده حتى فارقت الحياة وجرت الملاحقة .

هذه الأفعال تشكل جناية القتل خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات وحيث أن محكمة الجنايات الكبرى قد توصلت بموجب قرارها الطعين إلى هذه النتيجة فإن قرارها مستوفياً للشروط القانونية المنصوص عليها بالمادة ٢٣٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية من حيث عرضه لملخص الوقائع وطلبات النيابة العامة ودفاع المميز وقد استعرض الحكم البيانات المقدمة في الدعوى واستخلص منها النتيجة بصورة سائغة وطبقت المحكمة القانون على الوقائع وأن الحكم ينطوي على العقوبة المنصوص عليها بالقانون وهو موافق للقانون وبالتالي متوجب التأييد .

لذا وتأسياً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة أوراق القضية لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٥/١١ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ر . و